

التوزيع : محدود
E/ESCWA/POP/1993/INF.1/Rev.1
١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣
الاصـل : بالعربية



برنامج الامم المتحدة الانمائي

جامعة الدول العربية

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الاسكوا)

اجتماع فريق خبراء بشأن التنمية البشرية
في الوطن العربي
٦ - ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٣

القاهرة

Received
20 JAN 1994
ESCWA LIBRARY

المذكرة الفنية

ESCWA Documents converted to CDs.

CD # 7

Directory Name:

CD7\POP\93_IN1.R1

Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

93-0813



تزايد في السنوات الاخيرة اهتمام عدد من المنظمات والهيئات الدولية بالبعد أو الجانب البشري للتنمية^١، وقد لاحظت الادبيات الصادرة حول الموضوع ان السياسات التي اعتمدت في البلدان النامية خلال عقود التنمية المتتالية لم تول العنصر البشري ما يستحق من اهتمام، وحصرت جهودها بالجانب المادي للتنمية (موارد طبيعية، رأس مال مالي وعيني) * وعندما تناولت السياسات المذكورة العنصر البشري فانها تناولته كعنصر من عناصر الانتاج وحسب، اي مجرد اداة لزيادة الانتاج * وحتى هذا الجانب من الاهتمام بالعنصر البشري أخذ يتقلص مع توالي عقود التنمية وخصوصا في عقد الثمانينات *

وتنطلق الادبيات المذكورة من هذه الملاحظات لتركز على الابعاد الخطيرة لاهمال البعد البشري، وترى في هذا الاهمال اساسا لفشل السياسات التنموية وتدعو بالتالي، كي تستقيم هذه السياسات، الى وضع العنصر البشري في بؤرة اهتماماتها باعتباره ليس فقط وسيلة أو صانعا للتنمية، بل وغاية التنمية ومحورها *

ونلاحظ انه استعملت مصطلحات متعددة لتلك التنمية التي يجب ان تعتبر البشر محور اهتمامها: "تنمية رأس المال البشري" و "تنمية العنصر البشري" و "تنمية الموارد البشرية" و "التنمية البشرية" * ولقد دارت نقاشات واسعة حول استعمال هذه المصطلحات، عكست الى حد بعيد خلافات واضحة حول المضامين التي تعطىها اطراف للتنمية المقصودة، الى ان انتهت الى غلبة واضحة لصالح استعمال مصطلح التنمية البشرية * وفيما يتعدى المصطلحات نلاحظ انه بذلت في السنوات الاخيرة جهود كبيرة في سبيل تطوير مقولة التنمية البشرية وذلك على محاور اربعة:

محور تحديد مفهوم التنمية البشرية.
محور ايجاد ادوات لقياس المنجزات في مجال التنمية البشرية: المؤشرات
محور قياس منجزات مختلف بلدان العالم في مجال التنمية البشرية
محور تصور الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها تعزيز مفردات التنمية البشرية ودفعها قدما الى الامام.

وبالرغم من الجهود الكثيفة التي بذلت في مقاربة موضوع التنمية البشرية، فان هذه المقاربة لاتزال بمختلف محاورها تطرح مسائل كثيرة للنقاش، على الاخص من الناحية المنهجية:

١ انظر على سبيل المثال لا الحصر: اعلان اسطنبول ١٩٨٥ حول "التنمية: البعد البشري"، و اعلان سالزبورغ ١٩٨٦ حول "التكيف والنمو مع التنمية البشرية"، و اعلان بودابست ١٩٨٧ حول "التنمية في عالم متغير"، و اعلان عمان ١٩٨٨ حول "التنمية البشرية: الاهداف والاستراتيجيات للعام ٢٠٠٠"، وخطة جاكارتا حول "العمل في مجال تنمية الموارد البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك"، ورؤى ومقررات لجنة تخطيط التنمية التابعة لشعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامم المتحدة حول "تنمية الموارد البشرية: البعد المهمل في استراتيجية التنمية"، والتقارير السنوية الاربعة الصادرة حتى الان عن برنامج الامم المتحدة الانمائي حول "التنمية البشرية" للاعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣

فمن ناحية المفهوم لانزال نرى تباينات واضحة في مسألة تحديد ابعاد التنمية البشرية والعناصر المكونة لها. فهذه الاخيرة تتراوح من عدد محدود من ابعاد الحياة البشرية الصحية والعلمية والمعيشية، الى جميع الابعاد المادية والمعنوية لهذه الحياة تقريبا : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والسياسية.... الخ. كما نلاحظ ان المفهوم لايزال يلتصق عند تحديد مكوناته بمعايير لها خلفيات ثقافية وحضارية تقتصر على تجارب معينة من تجارب البشر العديدة.

كذلك بقيت مشاكل عديدة تعترض مسألة تحديد العلاقات المتبادلة بين مختلف مفردات المفهوم، ومن اهم المسائل التي لاتزال مطروحة للنقاش في هذا الاطار مسألة العلاقة بين مفردات التنمية البشرية ومفردات الجوانب الاخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ايها يحدد الآخر وهل يمكن مواجهة جانب دون الآخر، واستطرادا ما هي الفائدة التي تجنى من تجزئة مفهوم التنمية الشاملة الى تنميات اقتصادية واجتماعية وبشرية وغير ذلك. وفيما يتعلق بادوات القياس، فالمسائل التي لاتزال مطروحة للنقاش هي:

- عدم توفر البيانات الاحصائية اللازمة في البلدان النامية.
- الصعوبة بل الاستحالة التي تكتنف عملية تكيم بعض الحاجات البشرية غير المادية.
- شرعية فرض سقف محدد لتطور مفردات التنمية البشرية عند المستوى الذي وصلت اليه هذه المفردات في بعض البلدان.
- الصعوبات التي تكتنف محاولة وضع مؤشر أو دليل مركب للتنمية البشرية.
- أما المسألة الاهم، فهي اولا انتقاء بعض المتغيرات المرتبطة ببعضها البعض اصلاً (ارتفاع توقع الحياة عند الولادة يرتبط بالمستوى التعليمي كما يرتبط بارتفاع نصيب الفرد من الدخل)، واستبعاد بعض المتغيرات التي تعكس ترددي الاوضاع الاجتماعية في الدول المصنعة بشكل خاص (معدلات الانتحار، حوانث السير، التفكك الاسري، ادمان المخدرات... الخ). وهناك ايضا مسألة الاختزال التي تقوم به المؤشرات لمفردات التنمية البشرية الى مجرد الكم، وتغيبها للكيف. فمؤشرات التعليم مثلا هي في عدد سنوات الدراسة وحصصة التعليم من الانفاق العام وليس لمحتوى التعليم والبرامج.

أما بخصوص التنمية البشرية على مستوى السياسات والاستراتيجيات، فبالرغم من ان الادبيات المذكورة قد قطعت شوطا بعيدا في مقاربتها للابعاد الفعلية، التي يقتضي ان تتناولها السياسات والاستراتيجيات الجديدة في مجال التنمية البشرية، من انماط الانتاج والتوزيع واعادة التوزيع وهياكل الانفاق والاستهلاك في الداخل، الى مختلف جوانب العلاقات الاقتصادية الخارجية، فانها تبقى في تناولها كل من هذه المفردات على قدر كبير من العمومية. واذا كان من المنطقي ان تبقى كذلك وان لا تتجاوز بالتفصيل المستوى الذي يمكن تعميمه على مجموعات كبيرة من البلدان، نظرا لانها تتناول مسألة التنمية البشرية على المستوى العالمي، فيجب بالمقابل الوقوف عند مسألتين: المسألة الاولى هي انتقائيتها في اختيار الامثلة الايجابية والسلبية، في مجال ترويجها لانماط معينة من السياسات والاستراتيجيات بخصوص مفردات التنمية. والمسألة الثانية هي الارباك الواضح الذي تعاني منه تبريرات الدعوة التي تطلقها لضرورة الموازنة بين مقتضيات التنمية البشرية من جهة ومقتضيات السوق الحرة من جهة ثانية.

وإذا طرحنا بعد ذلك مسألة التنمية البشرية في الأدبيات العربية، نجد ان مجال الاجتهاد ما زال متسعاً سواء بالنسبة لتحديد المفهوم أو بالنسبة لبلورة مضمونه أو بالنسبة لرسم السياسات العملية الصحيحة الكفيلة ببلوغ تنمية بشرية متكاملة. وتجدر في هذا المجال الإشارة الى المساهمة الرائدة "لمركز دراسة الوحدة العربية" سواء من خلال مقالات "المستقبل العربي" أو من خلال الندوتين الفكريتين حول "التراث وتحديات العصر في الوطن العربي" و"التنمية المستقلة في الوطن العربي". كذلك تجدر الإشارة الى كتاب "الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة" الذي أعدته الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في جامعة الدول العربية. وتجدر الإشارة أيضاً الى ثلاث ندوات تناولت قضايا التنمية البشرية العربية، الأولى عقدت في الكويت عام ١٩٨٧ بعنوان "تنمية الموارد البشرية" والثانية عقدت في بيروت عام ١٩٩٢ بعنوان "التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل"، والثالثة عقدت في عمان عام ١٩٩٣ تحت عنوان "التنمية البشرية في الوطن العربي".

وهكذا يبدو مما تقدم ان المجال ما يزال يتسع لمزيد من البحث في موضوع التنمية البشرية بشقيه: الشق العام، مفهومها وقياسها وسياسات واستراتيجيات، والخاص، الذي ينطبق على الوضع العربي.

ويبدو بالتالي من الأهمية بمكان ان تنعقد ندوة جديدة حول الموضوع، تنطلق بحوثها ونقاشاتها من حيث وصل اليه الانتاج الفكري بهذا الخصوص بحيث تتحاشى التكرار، وتركز اهتمامها على دراسة القضايا التي لا تزال غير مطروقة، محاولة الاجابة على المسائل التي لا تزال مطروحة.

في الشق العام، يمكن للندوة العتيدة ان تساهم كثيراً في دفع مقاربة التنمية البشرية الى مرحلة أكثر تقدماً يتخلص فيها المفهوم وادواته القياسية من كثير من الارباكات المنهجية والنظرية التي تعترضه، وتتخلص فيها الاستراتيجيات والسياسات من عمومياتها، في حال ركزت البحوث في هذا المجال على سلخ مفهوم التنمية البشرية من بعض ابعاده المعيارية الايديولوجية الخاصة بانساق معينة من التطور الاقتصادي الاجتماعي، وادراج هذا المفهوم بشكل واضح في سياق مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة.

وفي الشق الخاص بالوطن العربي ينتظر من الندوة العتيدة، ان تأتي بمساهمات اساسية لصياغة استراتيجيات وسياسات في مجال التنمية البشرية، تندرج بشكل صحيح في اطار استراتيجيات وسياسات جديدة في مجال التنمية الشاملة المتكاملة، اكثر ارتباطاً بإمكانات وحاجات الوطن العربي. ويتم ذلك في حال قامت المساهمات في هذا الاطار بـ:

- اغناء مفهوم التنمية البشرية نفسه بروافد من الفكر والتجربة التاريخية العربية الاسلامية
- تقويم دقيق لمضامين الاستراتيجيات والسياسات العربية التي تناولت حتى الان مفردات التنمية البشرية، والدراسة المركزة لبعض جوانب التنمية البشرية التي تأخذ اهمية خاصة في الاوضاع العربية.

اخيرا نرى ان مقارنة الندوة العتيدة للتنمية البشرية بشقيها العام والخاص، تتعزز قيمتها العلمية كثيرا في حال قامت بقراءة بعض التجارب التاريخية المعاصرة لتستخلص الدروس المفيدة، بشقيها السلبي والايجابي، في بلورة المفهوم وصياغة الاستراتيجيات والسياسات الرشيدة.

وعليه نرى ان تتوزع ابحاث الندوة المزمع عقدها حول التنمية البشرية في منطقتنا على المحاور الثلاثة التالية، على ان يتعرض كل بحث للمشكلة المطروحة بشكل مفصل أولاً ويتطرق بعد ذلك لارتباطات المشكلة المطروحة بمسألة التنمية البشرية ليخلص في النهاية لاقتراح بعض التوصيات التي من شأنها تعزيز التنمية البشرية:

المحور الاول : التنمية البشرية : في المفهوم والمضمون والقياس.

المحور الثاني : التنمية البشرية: بعض التجارب الدولية

المحور الثالث: التنمية البشرية: بعض القضايا الرئيسة في الوطن العربي

:المحور الاول:

التنمية البشرية: في المفهوم والمضمون والقياس

يهدف هذا المحور الى تناول المسائل الرئيسية التي لاتزال تطرحها مقولة التنمية البشرية بما يساعد على تطوير المفهوم وتحديده اكثر، ويجعل في الوقت نفسه طرق الرصد والقياس تأخذ بابعاده كافة وتتناول الناحيتين الكمية والنوعية معا؛ وعليه يمكن لهذا المحور ان يشمل المساهمات الثلاث التالية:

١- المساهمة الاولى : " التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون".

وتجري فيها محاولة تقييم اهم ما انتج حتى الان فكريا حول مفهوم التنمية البشرية مع التركيز على مسألتين : المسألة الاولى ، هي تحديد العلاقة بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم التنمية الشاملة بشكل واضح، ومحاولة ادراج الاول في الثاني بشكل صحيح. والمسألة الثانية هي كيفية ادراج الابعاد التي لاتزال منسية تقريبا (الهوية الحضارية، الثقافة والقيم المحلية) في مفهوم التنمية البشرية.

٢- المساهمة الثانية : " الروافد الفكرية العربية والاسلامية لمفهوم التنمية البشرية".

ويجري فيها التركيز على نقطتين: الاولى هي كيفية تناول الفكر العربي والاسلامي لبعض مفردات التنمية البشرية بمفاهيمها السائدة الآن، والثانية هي كيف يمكن لبعض مفردات الفكر العربي الاسلامي حول الانسان والبشر في البعدين المادى والروحي ان تغني مفهوم

التنمية البشرية.

المساهمة الثالثة: "قياس التنمية البشرية، مراجعة نقدية" -٣

وتجري فيها محاولة تقييم الجهود التي بذلت حتى الآن، خصوصا من خلال تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في وضع وتصور مؤشرات بسيطة ومركبة للتنمية البشرية، مع التركيز على كيفية تحاشي الاختزال الذي تقوم به هذه المؤشرات لواقع التنمية البشرية إلى مجرد كم، أو الإحالة إلى معايير لا تخلو من التحيز إلى نماذج حضارية أو أيديولوجية جاهزة.

المحور الثاني

التنمية البشرية : بعض التجارب الدولية

يركز هذا المحور على كيفية تعامل بعض التجارب الدولية مع مسائل التنمية البشرية، واضعا هذه التجارب في سياق التطور العام للمجتمعات المذكورة على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية. ويقترح ان يشتمل هذا المحور الدراستين التاليتين، على ان تتطرق كل منهما الى المسائل التالية:

- المناخات الفكرية والثقافية والجوانب الايديولوجية التي انطلقت منها التجربة، وكيف حددت هذه المناخات العلاقات المتبادلة بين الاقتصادى والاجتماعي والبشري .
- اشكال مشاركة البشر في صنع القرارات المتعلقة بتنظيم جوانب حياتهم واشكال مشاركتهم في تنفيذ هذه القرارات.
- اولويات انتشار العلوم والتقنيات والقيم الجديدة في المجتمع، ومدى تواصلها أو انقطاعها عن التراث.
- المراحل النوعية التي مرت بها انماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك، وانعكاساتها على عملية اشباع الحاجات المادية والمعنوية الاساسية للناس.
- اشكال ومضامين العلاقة مع الخارج بشكل عام، وعلى الصعد الاقتصادية والثقافية والسياسية بشكل خاص.
- تطور وضع المرأة واشكال مشاركتها في مسيرة التنمية

٤- المساهمة الرابعة: "التنمية البشرية في الانظمة الاسكندنافية"

من المعروف ان الانظمة الاسكندنافية قد اولت التنمية البشرية عناية خاصة، مما ابعدها عن تجارب الانظمة الرأسمالية ومما قد يجعلها نموذجا يحتذى به، خاصة بعد فشل التجربة الاشتراكية. لذلك ينتظر من هذه الدراسة ان تطرح باسهاب التجربة الاسكندنافية على ضوء المسائل المحورية المشار اليها اعلاه، وان تناقش ايضا مسألة طرح هذه التجربة كنموذج يمكن الاسترشاد به على المستوى الدولي.

٥- المساهمة الخامسة: "التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثا"

تقدم تقارير التنمية البشرية عددا من البلدان التي قطعت مؤخرا شوطا بعيدا على طريق التصنيع، كمثل لبلدان العالم النامي التي عرفت كيف توائم أو تزاوج بين الجانب الاقتصادي للتنمية وجانبها البشري، وكيف كان تركيز هذه البلدان على بعض مفردات التنمية البشرية (العلم والتكنولوجيا ٠٠٠) دافعا للنمو الاقتصادي (جمهورية كوريا مثلا). لذلك ينتظر من هذه المساهمة ان تبين في تناولها للمسائل المحورية السابقة الذكر، مدى صحة هذه المقولة، وان تناقش بشكل خاص اذا كانت هذه البلدان تقدم فعلا نموذجا جديدا خاصا للتنمية، أم انها تنحو في تطورها منحى لا يختلف في حال اكتماله، عن المنحى الصناعي القديم باحدى صيغتيه الغربية أو اليابانية.

المحور الثالث

التنمية البشرية : بعض القضايا الرئيسية في الوطن العربي

يتضمن هذا المحور مساهمات تتناول بالدرس المحددات الرئيسية لوضع التنمية البشرية في الوطن العربي، من أنظمة وبنى وسياسات واطر مؤسسية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، بهدف رصد ابعادها السلبية والايجابية على اوضاع التنمية البشرية، ويساعد بالتالي على دفع مسيرة هذه التنمية ومسيرة التنمية المتكاملة الشاملة بشكل عام قدما الى الامام.

كذلك يتناول هذا المحور بعض المساهمات المحددة التي تولي اهمية خاصة الى تقرير مستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي؛ فاذا واجهنا هذا المستقبل من زاوية الانسان كهدف للتنمية، تأتي في مقدمة هذه المسائل مسألة هدر الموارد ثم مسألة انعكاسات سياسات التكيف والاصلاح الهيكلي بما فيها سياسات الخصخصة، التي تأخذ بها بعض الاقطار العربية على مفردات التنمية البشرية في هذه الاقطار. واذا واجهنا هذا المستقبل من زاوية الانسان كصانع للتنمية، نلاحظ ان هنالك مسألة هامة تطرح نفسها بحددة وهي مسألة الترييع المتزايد للاقتصاد العربي. ومن الزاويتين معا هنالك مسألة التعاون الاقليمي التي هي من الحيوية بمكان في الاطار العربي.

٦- المساهمة السادسة: "انماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على اوضاع التنمية البشرية"

ينتظر من هذه الورقة ان تتناول انماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك في الوطن العربي من حيث علاقتها بالمسائل الرئيسية للتنمية البشرية، وبشكل خاص مدى ما تحققه هذه الانماط من توازن بين الاعتبارات الاقتصادية للتنمية (معدل نمو الناتج، التوازن بين قطاعات الانتاج... الخ) والاعتبارات الاجتماعية التي يأتي في مقدمتها الاشباع الكمي والنوعي للحاجات الاساسية للبشر.

وبالاضافة الى ذلك تركز هذه الدراسة على المسائل التالية:

- أ- مدى ما تحققه انماط الانتاج السائدة من تأمين لحاجات المواطنين الاساسية المادية: أمن غذائي، أمن صحي ... الخ.
- ب- انماط توزيع واعادة توزيع الدخل وانعكاساتها على مفردات التنمية البشرية، وبشكل خاص على مشكلة الفقر، بما يساعد على فهم الاولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل من خلالها هذه الانماط ويساعد بالتالي على ادخال التعديلات اللازمة.
- ج- انعكاسات انماط الاستهلاك الراجعة على اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين من الناحيتين الكمية والنوعية.
- د- تعيين الاسباب التي تحول دون اعتماد انماط انتاجية واستهلاكية تتناسب اكثر مع

امكانات الوطن العربي وظروفه الطبيعية وخصوصياته الثقافية والامكانيات المتاحة لتجاوز هذه الاسباب.

هذا ونظرا لكون دول عربية متزايدة تنتهج حاليا سياسات التكيف والاصلاح الهيكلي، فمن الاهمية بمكان ان تتطرق هذه المساهمة لمحاولة رصد ابعاد هذه السياسات الحالية والمتوقعة على مفردات التنمية البشرية، خصوصا لناحية اشباع الحاجات الاساسية للبشر ومصير الفئات الاكثر فقرا في المجتمعات العربية.

-٧- المساهمة السابعة: "التنمية البشرية وانظمة التعليم والانماط التكنولوجية في الوطن العربي"

-٨- المساهمة الثامنة: "بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي"

ينتظر من هاتين الورقتين ان تتناولوا انظمة التعليم والانماط التكنولوجية السائدة في الوطن العربي من حيث مضامينها ووظائفها، وعلاقة هذه الوظائف والمضامين بالظروف المحلية واحتياجات اسواق العمل والحاجات الفعلية للاقطار العربية، وبشكل خاص من حيث مساهمتها في تنمية القدرات الذاتية للبشر في هذه الاقطار، مما يقتضي الوقوف امام بعض المسائل المحددة الهامة منها:

(١) وظيفة التعليم العام الرئيسية في الوطن العربي، هل هي وظيفة اقتصادية أم وظيفة اجتماعية؟ كيف ترتبط هذه الوظيفة بظاهرة توسع التعليم العام من ناحية ومن ناحية ثانية بمضمون هذا التعليم من حيث المفاهيم والقيم التي يرسخها ويعممها؟ ثم ارتباط كل ذلك بمقتضيات التنمية المعتمدة على الذات، التي تقتضي بدورها تنمية القدرة على الخلق والابداع والمبادرة عند البشر.

(٢) علاقة العلم بالتكنولوجيا كما هي قائمة الآن في الوطن العربي، وكيف نفسر في ضوءها بطالة المتعلمين وهجرة الادمغة من ناحية، والعجز عن انتاج تكنولوجيا محلية والاستقدام المستمر للخبراء الاجانب من ناحية ثانية. هل ان الخلل يأتي من ناحية انظمة التعليم، أم من ناحية الانماط التكنولوجية المستخدمة، أم من الناحيتين وكيف؟

-٩- المساهمة التاسعة: "التنمية البشرية والاطر المؤسسية الحكومية والاهلية وتحفيز المشاركة الشعبية"

تتناول هذه المساهمة تقييم الاطر المؤسسية الحكومية العامة القائمة في الوطن العربي: دساتير ومؤسسات دستورية بشكل عام، واحزاب، انظمة حكم محلي.. الخ، من حيث كونها اطرا تكفل الديمقراطية وحقوق الانسان وحرية البشر وتؤمن مشاركتهم

الفعلية في صنع وتنفيذ القرارات المتعلقة بمصائرهم.

وكذلك تتناول هذه المساهمة تقييم الاطر المؤسسية الاهلية من تقليدية (اشكال التعاون والمشاركة التقليدية على مستوى القرية أو الحي) وحديثه (تعاونيات، نقابات، منظمات اهلية غير حكومية)، من حيث كونها اطر مناسبة وفاعلة في تعزيز مقولات التنمية البشرية في المشاركة الفعالة والاعتماد على النفس... الخ، والبحث في الوسائل الكفيلة بدفع هذه الاطر وغيرها بالاتجاه المطلوب.

١٠. المساهمة العاشرة: "التنمية البشرية وهدر الموارد والتربيع المتزايد للاقتصاد العربي"

بالرغم من انه يمكن اعتبار ظاهرة هدر الموارد من الظواهر العامة في العالم النامي، الا انها تأخذ حجما اكبر في الوطن العربي؛ لذلك يبدو من الاهمية بمكان ان تتناول هذه المساهمة الظاهرة المذكورة بمكوناتها (الانفاق على التسلح غير المجدي، هروب الرساميل، البذخ في الاستهلاك، الفساد والرشوة... الخ) وحجمها والآفاق التي يفتحها لجم هذه الظاهرة امام تعزيز مفردات التنمية البشرية.

كذلك من الملاحظ ان انماط التنمية المتبعة في الوطن العربي تعمل على "تربيع" متزايد للاقتصادات العربية، بما يعني ذلك تعزيز الاعتماد على مصادر الدخل المتكونة في معظمها من ريع لا تتحقق من العمل المنتج للمستفيدين منها: عوائد النفط، السياحة، الترانزيت، الوساطة التجارية والمضاربات العقارية، فوائد الاسهم والسندات... الخ. ويزيد في المشكلة، ما نلاحظه بشكل عام من تدني للقيمة الاجتماعية للعمل المنتج، عند شرائح واسعة جدا من المجتمعات العربية، يتجسد باعراض واضح عن الاعمال المنتجة بشكل عام والتي تتطلب جهدا بدنيا بشكل خاص، يقابله سعي محموم للكسب السريع بشتى الطرق والاساليب الملتوية وغير المشروعة: مضاربات، سمسرات، عمولات، اختلاسات واحتيالات... الخ. لذلك يبدو من الاهمية بمكان ان تتناول هذه المساهمة الظواهر المذكورة بالدرس، لناحية انعكاساتها السلبية الخطرة على مفردات التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، محاولة تصور السبل التي تؤدي الى الحد منها وتعزيز قيمة العمل المنتج لدى الانسان العربي.

١١. المساهمة الحادية عشرة: "التنمية البشرية من المنظور القومي"

ينتظر من هذه المساهمة ان تبحث في الامكانات التي يمكن ان يوفرها التعاون بين الاقطار العربية لدفع مسألة التنمية البشرية في الوطن العربي خطوات متقدمة نحو الامام، خصوصا فيما يتعلق بجعل هذه التنمية قابلة للاستمرار. ويجري البحث في هذه الامكانات (مساعدات مختلفة، تبادل خبرات، مشاريع مشتركة... الخ) انطلاقا من الروابط الثقافية والحضارية والمصالح المشتركة التي تجمع بين هذه الاقطار ومن التكامل بين قدراتها ومواردها.



